



ما الفوارق التي أحدثتها السياسات الخارجية النسوية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؟

مقدمة للعلاقة بين السياسات الخارجية النسوية، وسياسات التنمية النسوية، والاستراتيجيات الدولية الخاصة بالنوع الاجتماعي، والعنف ضد النساء والفتيات

برنامج " ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات " (Works): إحداث أثر واسع النطاق (Impact at Scale)

هو مبادرة مدتها سبعة أعوام تمولها وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية بالمملكة المتحدة (FCDO) لتوسيع نطاق منع العنف ضد النساء والفتيات القائم على الأدلة والمستنير بالممارسة، وسيستثمر البرنامج 67.5 مليون جنيه استرليني لمنع العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) والمساهمة في القضاء عليه من خلال ما يلي:

- التصميم والتنفيذ والتقييم الدقيق والمنهجي لمجموعة من نُهج توسيع نطاق جهود منع العنف وترجمة أدلة إثبات المفاهيم إلى برامج واستراتيجيات قوية وواسعة النطاق.
- تصميم نُهج جديدة لمنع العنف تستند إلى النظريات (الابتكار) وتجريبها واختبارها.
- تعزيز القدرات على المدى الطويل لتقديم برامج متطورة وقائمة على الأدلة لمنع العنف بين المنتفعين بالبرنامج، وحكومة المملكة المتحدة (لا سيما وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية)، وحكومات البلدان النامية.
- استخدام الأدلة لتشجيع استجابة عالمية أكثر فعالية وأوسع نطاقاً لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

لائحة المصطلحات

لجنة المساعدة الإنمائية	DAC
وزارة الخارجية والكمونث والتنمية	FCDO
سياسة التنمية النسوية	FDP
السياسات الخارجية النسوية	FFP
تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية / ختان الإناث	FGM
العنف المبني على النوع الاجتماعي	GBV
منتدى جيل المساواة	GEF
منظمة العمل الدولية	ILO
منظمة غير حكومية دولية	INGO
المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية أو المتساثلون عن هويتهم الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع)	LGBTQI+
خطة عمل وطنية	NAP
المساعدة الإنمائية الخارجية	ODA
هدف التنمية المستدامة	SDG
العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي	SGBV
الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية	SRHR
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSCR
العنف ضد النساء والفتيات	VAWG
المرأة والسلام والأمن	WPS
منظمة لحقوق المرأة	WRO



ملخص

أصبحت السياسات الخارجية النسوية (FFPs)، وسياسات التنمية النسوية (FDPs)، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة الجندرية شائعة بصورة متزايدة منذ أن أطلقت السويد أول FFP في العالم عام 2014. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واحد لـ FFPs أو FDPs واعتماد نُهج مختلفة، فإنها تستلزم بوجه عام أن تتبع الحكومات نهجاً نسوياً صريحاً إزاء السياسة الخارجية، والتنمية، و/أو الدبلوماسية. وهناك ازدياد منذ عام 2014 في عدد البلدان التي تتبنى FFPs أو FDPs، بينما أطلقت بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية سياسات تركز على الدفاع عن حقوق النساء، والفتيات، والفئات المهمشة دولياً.

في عام 2023، وفي خضم مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا يزال العالم متأخراً بشكل لا لبس فيه في القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)، على الرغم من أن VAWG² يشكل عائقاً أساسياً في وجه تحقيق غالبية³ SDGs. لهذا، تمثل FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالمساواة الجندرية أدوات ضرورية لمنع VAWG والاستجابة له في جميع البيئات، والقطاعات، والنظم. ومن الضروري ألا تظل هذه الاستراتيجيات مجرد خطابات رنانة حتى يكون هناك تغيير شامل ومستدام في حياة النساء والفتيات. ومع هذا، كان هناك تحليل محدود لكيفية مراعاة منع VAWG والاستجابة له في FFPs الحالية والاستراتيجيات ذات الصلة المتعلقة بالمساواة الجندرية، أو ما يعنيه ذلك في الممارسة العملية.

يقدم هذا الموجز تعريفاً للعلاقة بين FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية للمساواة بين الجنسين وVAWG. ويلخص الإطارات والالتزامات المتعلقة بـ VAWG في مجموعة مختارة من FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية للمساواة بين الجنسين ويبحث ما يعنيه ذلك بالنسبة لمنع VAWG والاستجابة له. وينظر فيما ينقص السياسات القائمة وتنفيذها حتى الآن، ويقدم توصيات للجهات المانحة وصانعي السياسات. يستند الموجز إلى تحليل للسياسات والأدلة ذات الصلة، ومقابلات مع الأطراف المعنية الرئيسية من منظمات حقوق المرأة (WROs)، والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs)، والمنظمات متعددة الأطراف، والباحثين الذين يركزون على VAWG (يُشار إليهم باسم "الأطراف المعنية" طوال الوقت). والهدف منه هو أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لمزيد من النقاش حول الشكل الذي قد تبدو عليه الجهود القوية للتعامل مع VAWG في FFPs والاستراتيجيات العالمية للمساواة الجندرية.

يخلص الموجز إلى أن FDPs، وFDPs، واستراتيجيات المساواة بين الجنسين لديها القدرة على أن تكون محركات مؤثرة لتسريع التقدم المحرز في منع VAWG والاستجابة له. وغالباً ما تتضمن التزامات زيادة التمويل المخصص للمساواة الجندرية وWROs، ويمكنها أن تحقق إرادة ومشاركة سياسية رفيعة المستوى من أجل العمل على المساواة الجندرية وVAWG. ومع ذلك، لتحقيق هذه الإمكانيات، يجب تنفيذها بطريقة تزيد من الموارد المتاحة للنهج التحويلية القائمة على الأدلة لمنع VAWG والاستجابة له والتي تركز على احتياجات النساء والفتيات وأصواتهن. وبالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام المجموعة الكاملة من أدوات السياسة الخارجية لمعالجة VAWG. وهناك أيضاً فرص لمزيد من التتبع لأثرها والمساءلة عنه، ولمشاركة الأدلة والتعلم بين السياقات المختلفة التي تُنفَّذ فيها.

1 التزامات FFP وFDP، والاستراتيجيات الدولية للمساواة الجندرية بشأن VAWG

”سياسة كندا للمساعدة الدولية النسوية“⁴

أطلقت كندا سياستها للمساعدة الدولية النسوية في عام 2017، وتستند للالتزامات المحددة المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي (SGBV) في المقام الأول إلى مجال العمل الأساسي: ”المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات“، بما في ذلك ”معالجة معدلات SGBV المرتفعة على نحو غير مقبول“ من خلال ”نهج شاملة“، جنباً إلى جنب مع دعم WROs (150 مليون دولار كندي على مدار خمسة أعوام لبرنامج صوت المرأة وقيادتها⁵)، ومساهمة بقيمة 300 مليون دولار كندي لصندوق المساواة،⁶ والالتزام بالبرامج القائمة على الأدلة. يُشار إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV) عبر مجالات العمل الخمسة المتبقية للسياسة، بما في ذلك: 650 مليون دولار كندي للحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (SRHR)، ودعم منع GBV في المدارس والاستجابة له، وتعزيز منع SGBV والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية، وتحسين وصول النساء والفتيات إلى العدالة، وتدريب الشرطة على الاستجابة بصورة أفضل لـ SGBV.

”سياسة كولومبيا الخارجية النسوية“ (قريباً)

أعلنت كولومبيا في مارس/آذار 2023 عن خططها لوضع FFP، بما يتماشى مع التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والهدف 5 على وجه التحديد.⁷ وأشارت الحكومة الكولومبية إلى أن FFP ستسترشد بثلاثة مبادئ: السلمية، بما يتماشى مع اتفاقية السلام الكولومبية، والتقاطعية، من خلال الاعتراف بأشكال التمييز المتعددة والتقاطعية، وأخيراً التشاركية، من خلال تشجيع النساء على المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار في المجالين العام والخاص. وتتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة في ”تعزيز المساواة الجندرية، وتمكين المرأة، والمشاركة السياسية للنساء بكل تنوعهن، وكذلك احترام حقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك حقوق الفئات السكانية الضعيفة، مثل LGBTIQ+، والأقليات الإثنية من خلال نشر النهج المفضي إلى التحول من منظور النوع الاجتماعي“. أشارت كولومبيا، من خلال FFP، إلى التزامها بـ ”تعزيز الدراسة النقدية لأوجه عدم المساواة، والأدوار، والأعراف الاجتماعية، والصور النمطية والديناميات الجندرية“ و”الإقرار بالأعراف الإيجابية التي تدعم المساواة والبيئات المواتية للنساء والفتيات وتعزيزها“.

”استراتيجية فرنسا الدولية للمساواة الجندرية، 2018-2022“⁸

تحدد استراتيجية فرنسا الدولية للمساواة الجندرية ثلاثة مبادئ توجيهية: ”الشمول“، ”والاستناد إلى الحقوق“، واتباع نهج ”قائم على النوع الاجتماعي (نشر مراعاة منظور النوع الاجتماعي)“. تتمثل إحدى الأولويات القطاعية الخمس في ”ضمان وصول النساء والفتيات بحرية وعلى قدم المساواة إلى الحقوق والعدالة، وكذلك حمايتهن من جميع أشكال العنف. ويشمل ذلك الأهداف المتمثلة في ”مكافحة جميع أشكال VAWG“، والتركيز على إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (FGM)، والاعتراف السياسي بقتل الإناث، ودعم المساواة في الحقوق داخل نظام العدالة، وحماية من يعملون على مكافحة العنف. تشير السياسة أيضاً إلى GBV في أولويتها القطاعية للتعليم (من خلال القضاء على العوامل التي تمنع الفتيات من إكمال الدراسة، بما في ذلك زواج الأطفال، والحمل المبكر وGBV في المدارس) وفي عملها حول المرأة والسلام والأمن (WPS) (من خلال ”حماية حقوق المرأة ومعالجة GBV في حالات النزاع وما بعد النزاع“). لا يشير إطار المساءلة الخاص بالاستراتيجية إلى GBV.

”تشكيل سياسة ألمانيا الخارجية النسوية – المبادئ التوجيهية لوزارة الخارجية الفيدرالية“⁹

نشرت ألمانيا سياساتها النسوية الخارجية في مارس/آذار 2023. وهي تحدد 10 مبادئ توجيهية، مع إشارة إلى GBV متضمنة بصفة أساسية في المبدأ التوجيهي الأول حول السلام والأمن، الذي يتعهد ”بمكافحة SGBV في النزاعات المسلحة“ و”دعم الناجين/الناجيات من جرائم العنف وتقديم الجناة إلى العدالة“. وهناك إشارة أيضًا إلى GBV في المبدأ التوجيهي الثاني حول المساعدة الإنسانية (حيث يُشار إلى مكافحة SGBV على أنها تساهم في الإنصاف بين الجنسين على المدى الطويل، جنبًا إلى جنب مع التزام ألمانيا بمنح 15 مليون يورو منذ عام 2022 لدعم اليونسيف في الاستجابة لـ GBV في حالات الطوارئ وثمان WROs لتقديم الخدمات النفسية الاجتماعية والمساعدة الطبية)، والمبدأ التوجيهي الثالث حول حقوق الإنسان (من خلال معارضة التخلي عن من خلال معارضة التخلي عن السياسات الدولية مثل اتفاقية إسطنبول،¹⁰ والعمل على منع FGM والاستجابة له في إثيوبيا وسيراليون، والبيانات والفعاليات العامة لمكافحة العنف ضد LGBTIQ+)، والمبدأ التوجيهي الرابع حول دبلوماسية المناخ وسياسة الطاقة الخارجية (الاعتراف بتعرض النساء للعنف الجنسي نتيجة لتغير المناخ).

”سياسة المكسيك الخارجية النسوية 2020-2024“

كانت المكسيك أول بلد في جنوب الكرة الأرضية يطلق سياسة خارجية نسوية صريحة. وفي إطار مبادئ حقوق الإنسان، تشتمل السياسة على خمسة مبادئ تشمل ”مكافحة جميع أشكال GBV، بما في ذلك داخل الوزارة“ والالتزام بـ ”ممارسة النسوية التقاطعية“. يرتبط تركيز السياسة على GBV بعدد من الأنشطة، بما في ذلك إطلاق مبادرة تسليط الضوء في المكسيك¹¹ لمكافحة قتل الإناث محليًا (جنبًا إلى جنب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي)، وتبني وزارة الخارجية المكسيكية لاعتماد بشأن¹² المساواة وعدم التمييز في العمل بهدف اعتماد جميع موظفي الوزارة (يتطلب الاعتماد الخضوع لتدريب في القضايا الجنديرية والتوعية بمنع التحرش الجنسي، والتعامل معه، والمعاقبة عليه)، ومشاركة المكسيك (مع كندا) في قيادة منتدى جيل المساواة (GEF).¹³ كما صدقت المكسيك على اتفاقية ILO رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، التي ستدخل حيز التنفيذ في عام 2023.¹⁴

هولندا – 2023 (قريبًا)

أعلنت وزارة الخارجية الهولندية في عام 2022 عن قرارها بـ ”اتباع سياسة خارجية نسوية“¹⁵، وذلك استنادًا إلى أربعة عناصر (حماية حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في العيش دون عنف)، والتمثيل (في صنع السياسات وتنفيذها)، والوصول للموارد (ضمان استفادة النساء من صناديق التمويل)، والتحقق من الوقائع (مما إذا كانت هناك عواقب سلبية غير مقصودة تضر بالنساء نتيجة للمشاركة أو البرامج). سيصدر المزيد من التفاصيل حول FFP، مع مدخلات من جلسات التشاور واسعة النطاق، في صيف 2023. تضمنت الإجراءات التي اتخذتها هولندا بشأن GBV، في التقارير التي صدرت عن الأنشطة التي جرى تنظيمها في الفترة من مايو/أيار 2022 إلى 2023، تنظيم مؤتمر المساءلة الأوكراني في لاهاي¹⁶ (كان أحد موضوعاته الرئيسية معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك الخطوات المتخذة لإنهاء الإفلات من العقاب على SGBV باعتبارها جريمة حرب) والشروع في فرض حزمة من عقوبات الاتحاد الأوروبي على الأفراد والمنظمات المسؤولة عن العنف الجنسي والانتهاكات واسعة النطاق لحقوق المرأة.¹⁷

”سياسة إسبانيا الخارجية النسوية: تعزيز المساواة الجنديرية في العمل الخارجي لإسبانيا“¹⁸

يمثل VAWG أحد المجالات الأربعة ذات الأولوية لإسبانيا في FFP لعام 2021. وتشمل مجالات عملها المعلنة ما يلي: إعادة تأكيد التزام إسبانيا باتفاقية إسطنبول، بما في ذلك من خلال الفعاليات العامة وفعاليات المناصرة وتعزيز مصادقة الدول الأوروبية الأخرى عليها، والمشاركة في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة للقضاء على VAWG وفريق العمل المعني بمكافحة العنف ضد النساء، وتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية للتعاون في مكافحة GBV، ومكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال المحاكم والعقوبات الدولية، ومساعدة ضحايا العنف الإسبان في الخارج. ودعمت إسبانيا مبادرات تشمل البرنامج العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية من أجل النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف، من خلال اتفاق إطاري مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).¹⁹ ونحن نقرر ”الذي يهدف إلى تشجيع سياسات الإدماج الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، ومنع العنف الجنسي الذي تتعرض له الفئات السكانية الضعيفة.“²⁰ لم يرد ذكر VAWG في المجالات ذات الأولوية المتبقية، باستثناء ”المرأة والسلام والأمن“.

”استراتيجية المملكة المتحدة الدولية للنساء والفتيات 2023-2030“²¹

استراتيجية المملكة المتحدة الدولية للنساء والفتيات ليست سياسة نسوية صريحة؛ فهي تحدد رؤية البلاد لتعزيز المساواة الجندرية في الخارج. وهي تقدم ثلاثة موضوعات مترابطة ذات أولوية: تعليم الفتيات، وتمكين النساء والفتيات ودعم صحتهم وحقوقهن، وإنهاء GBV. وفي إطار موضوع إنهاء GBV، تركز الإستراتيجية على تعزيز البرامج القائمة على الأدلة لمنع GBV والاستجابة له، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية (مستشهدة ببرنامجه الرئيسي “ما يجب فعله لمنع العنف: التأثير على نطاق واسع”²²)، وتضخيم أصوات وقيادة المنظمات التي تقودها النساء والشباب والناجين/الناجيات، وحماية الإطار المعياري العالمي بشأن إنهاء GBV، بما في ذلك من خلال التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190، وتعزيز المساحات الإلكترونية والرقمية الآمنة والشاملة للنساء والفتيات.

”سياسة الولايات المتحدة للمساواة الجندرية وتمكين النساء 2023“²³

لم تضع الولايات المتحدة سياسة خارجية نسوية صريحة. تحدد سياستها للمساواة الجندرية – بالإضافة إلى “استراتيجيتها لعام 2021 لمنع GBV والاستجابة له على المستوى العالمي 2022”²⁴ – طموحات البلاد حول المساواة الجندرية ومكافحة GBV. ويمثل “السعي للقضاء على GBV والتخفيف من آثاره الضارة” واحداً من أربعة أهداف استراتيجية. كما يمثل القضاء على GBV أحد 14 قطاعاً لها الأولوية، وهو موضوع شامل لعدة قطاعات. لا تتضمن اللوحات المتعلقة بالقطاعات التزامات محددة، لكنها تحدد التحديات التي تواجهها وتوضح النهج الواعدة للتغيير. وتشمل اللوحة الخاصة بقطاع مكافحة GBV خدمات الاستجابة العالية الجودة لـ GBV التي تركز على الناجين/الناجيات، والتدخلات الهيكلية لوضع القوانين، وتنفيذها، وإنفاذها وتغيير الأعراف والمعتقدات الضارة، والحد من قبول GBV وتعزيز معايير الإنصاف بين الجنسين على مستوى الفرد، والأسرة المعيشية، والمجتمع المحلي، والمؤسسات، وإشراك المؤثرين المجتمعيين المحليين بقيادة النساء، و WROs، والرجال والفتيات لتحقيق تغيير تحويلي.



2 تقييم تأثير FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة الجندرية على توجيه الموارد والتعبئة لمنع VAWG والاستجابة له

التزامات زيادة تمويل برامج المساواة الجندرية

تشمل FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية للمساواة بين الجنسين ذات الصلة التزامات مهمة لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) الثنائية التي تركز على النوع الاجتماعي، وهي ضرورية لزيادة الموارد المخصصة لمكافحة VAWG. تضاعفت ODA التي تركز بصورة أساسية أو كبيرة على النوع الاجتماعي، بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)، في الفترة بين عامي 2014 و2020 لتصل إلى 23 مليار دولار في عام 2020. ومع ذلك، فإنها لا تزال منخفضة، كنسبة من ODA عموماً. إذ أن 56% من ODA التي تم فحصها لم تتضمن أي تركيز على النوع الاجتماعي في عام 2021. وفي حين أن الالتزامات التي تحدد أنها رئيسية قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، إلا أنها لم تمثل في ذروتها إلا 12% من التزامات المساعدات التي تركز على النوع الاجتماعي،²⁶ لتتخفف إلى أقل من 11% في عام 2021. وهناك أدلة على أن FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية يمكن أن تشمل زيادة في صناديق التمويل التي تركز بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منع VAWG والاستجابة له - على سبيل المثال، استثمار كندا لمبلغ 650 مليون دولار في برامج SRHR على مدار 3 سنوات (ثلاثة أضعاف إنفاقها السابق)، وبرنامج العمل الجماعي الأمريكي للحد من GBV (CARE- GBV).³⁰ ونظراً لأن غالبية FFPs والاستراتيجيات الدولية للمساواة بين الجنسين ذات الصلة قد نُشرت بدايةً من عام 2020، فمن المحتمل أن يكون من السابق لأوانه تحديد تأثيرها العام على مستويات المساعدات التي تركز على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فهي تظل التزامات سياسية مهمة يتعين إلزام الجهات المانحة بها.

زيادة التمويل لمنظمات حقوق المرأة والارتقاء بعمل هذه المنظمات، لكن مع إتاحة مجال أكبر لتوسيع نطاق الشراكات عالية الجودة بصورة منهجية

كان الإعلان عن FFP، أو FDP، أو الاستراتيجية الدولية للمساواة بين الجنسين مصحوباً في كثير من الأحيان بزيادة في آليات التمويل لدعم البرامج التي تنفذها WROs. ويمكن أن يكون لتمويل WROs والحركات النسوية آثار مهمة على الحد من VAWG: حيث تُظهر الأدلة أن الحركات النسائية أو النسوية القوية المستقلة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في معالجة VAWG.³¹ ومن أمثلة صناديق التمويل هذه صندوق المساواة الكندي، والألبيين الأولى والثانية لتمويل فرص القيادة للنساء في هولندا،³² وصندوق الدعم الفرنسي للمنظمات النسوية في حالات الطوارئ،³³ وعنصر المنح في برنامج المملكة المتحدة "ما يجب فعله لمنع العنف". وقد وصف أحد الأطراف المعنية الاتجاه الإيجابي الذي تتخذه FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية للمساواة بين الجنسين بأنه يعكس الوعي بالحاجة إلى إشراك WROs والارتقاء بعملها، وكيف أن هذا الأمر ملحوظ في استراتيجية الولايات المتحدة الحالية مقارنةً بالسياسات السابقة. هناك أيضاً أمثلة على استثمار الجهات المانحة في آليات التمويل الحالية لـ WROs لدعمها وتمييزها بدلاً من إنشاء مبادرات جديدة، على سبيل المثال استثمرت المملكة المتحدة في صندوق المساواة.³⁴

مع ذلك، لا يزال الدعم المُقدم إلى WROs والارتقاء بعملها محدوداً بسبب الرغبة المحدودة للجهات المانحة في المشاركة مع المنظمات الأصغر أو الأقل رسمية، وميل INGOs نحو التقدم للحصول على التمويل الذي ليكون متاحاً لولا ذلك لـ WROs. وعلى الرغم من التوجهات المتاحة حول الطرق التي يمكن من خلالها للجهات المانحة الأكبر المشاركة بصورة فعالة وتمكين WROs،³⁵ فإن نظم الجهات المانحة لا تزال تتطلب مستوى من العناية الواجبة، ومتطلبات لإعداد التقارير، وأدلة على القدرة على إدارة التمويل يفوق قدرات غالبية WROs، بينما تخفق أيضاً في تقديم تمويل أساسي طويل الأجل ومرن. على سبيل المثال، لاحظت بعض الأطراف المعنية من أفغانستان كيف أن الخطاب حول التضامن مع الحركات النسائية العالمية لم يقابله دعم عملي من الجهات المانحة لـ WROs في أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس/آب 2021. ولا تزال INGOs تتلقى تمويلًا مفتوحاً لا يمكن لـ WROs الأصغر الوصول إليه.

على هذا النحو، بينما توجد أدلة على أن وضع FFP أو استراتيجية للمساواة بين الجنسين ذات صلة يرتبط بزيادة التمويل المقدم إلى WROs، فإن هذا التمويل لا يشكل سوى 2% من إجمالي المساعدة التي تركز على النوع الاجتماعي في عام 2020، والتي أنفقت بالكامل تقريباً في المجتمع المدني وقطاعَي الحوكمة والتعليم،³⁶ وانخفض التمويل المقدم إلى WROs في الفترة من 2019-2020 إلى 2020-2021. ويمكن أن تؤدي النهج القطرية للجهات المانحة إزاء الشراكة مع الحكومات في بعض

الأحيان إلى استبعاد المنظمات النسوية الصريحة أو المهمشة تاريخياً من تصميم البرامج وتنفيذها. وقد أعطى أحد الأطراف المعنية مثلاً على برنامج يركز على VAWG في أوغندا، حيث كان دور الحكومة في اختيار شركاء المجتمع المدني للمشاركة في مشاورات المتعلقة بالبرنامج يعني إقصاء WROs، وLGBTQI+، والفئات المهمشة الأخرى إلى حد كبير من العملية.

زيادة الإرادة السياسية والمشاركة حول VAWG

بالإضافة إلى زيادة التمويل، أشارت الأطراف المعنية مراراً وتكراراً إلى أن FFPS والاستراتيجيات ذات الصلة قد "بنت محادثات والتزامات" حول النوع الاجتماعي، وفي بعض الحالات، VAWG على وجه الخصوص. وقد تم وصف FFPS وFDPs، إلى جانب الالتزامات الوطنية الأخرى بالقرارات الدولية، مثل خطط العمل الوطنية (NAPs) القطرية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) رقم 1325،³⁸ بأنها "وضعت خط أساس للتفاهم والالتزام المثالي لصانعي السياسات والممارسين". ومن الناحية المفاهيمية، استخدمت الأطراف المعنية من جنوب الكرة الأرضية صفة "نسوية" - على الرغم من أنها مثيرة للجدل وربما تكون خطيرة في العديد من السياقات (انظر المربع 1) - باعتبارها حاسمة لاستعادة النسوية وإعادة تأطيرها باعتبارها شيئاً إيجابياً مرتبطاً بتعزيز حقوق الإنسان. ومن الناحية العملية، وُصفت المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، بأنهما قد أثرتا على الرغبة الدولية في المشاركة في مكافحة VAWG، مع الاستشهاد بالأدلة الناتجة عن برنامج "ما يجب فعله لمنع العنف" باعتباره قد حفز زيادة المشاركة في البرامج القائمة على الأدلة في الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

أشير إلى أن FFPS والاستراتيجيات الدولية تشجع على وضع القوانين الوطنية والمحلية المتعلقة بمكافحة VAWG واعتمادها، بما في ذلك NAPs، بالإضافة إلى "منح WROs المساحة للعمل مباشرة على القضايا المتعلقة بـ VAWG". وفي حين أن تأمين التمويل يمثل تحدياً مستمراً، فقد أدركت الأطراف المعنية أنه "على الأقل، إذا كان VAWG مُتضمناً في استراتيجية وطنية أو إطار سياسة، فهذا يعني أنه يمكن الحصول على التمويل لمكافحته".

استخدام مجموعة من أدوات السياسة الخارجية لمعالجة VAWG

أشير أيضاً إلى أن هناك إمكانية لأن يكون للحكومات تأثير أكبر إذا أعطت الأولوية لمنع VAWG في مجموعة من أدوات السياسة الخارجية بخلاف المساعدة والتنمية، بما في ذلك الدبلوماسية، والأمن، والتجارة، والسياسات المناخية. وتغطي سياسة ألمانيا هذه المجالات، على الرغم من أنها تركز على وزارة الخارجية الفيدرالية بدلاً من كونها نهجاً حكومياً كاملاً.³⁹ سعت السويد إلى استخدام الدبلوماسية والقيادة العالمية للنهوض بحقوق المرأة بموجب FFP لديها، على الرغم من أنها قد سُحبت الآن بسبب تغيير الحكومة. على سبيل المثال، قدمت الحكومة السويدية قراراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2017 لاعتبار رفع مستوى SGBV أساساً لفرض العقوبات الاقتصادية.⁴⁰ واستحدثت كندا تدريباً للجيش للتوعية بالآثار الجندرية للنزاعات، والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ.⁴¹ كما استخدمت كندا وفرنسا رئاستهما لمجموعة الدول الصناعية السبع (G7) لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بعد الالتزام بـ FFPS. ومع ذلك، فقد أشار آخرون إلى أن هناك أدلة أقل على تأثير FFPS خارج نطاق المساعدة والتنمية، أو على ما إذا كان لمنع VAWG والمساواة الجندرية الأولوية على الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية.⁴³

أكدت الأطراف المعنية والتي تمت مقابلتهم من WROS في الأردن، ولبنان، ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان على المخاطر المرتبطة بالعمل بشكل صريح كمنظمة "نسوية". فقد واجه شخص يعمل في كوكس بازار رد فعل عنيف من الحكومة والمجتمع المحلي بعد وصفه بأنه نسوي، وذكر شخص آخر من مالي كيف اضطرت منظمته إلى إزالة كلمة "نسوية" من اسمها من أجل التسجيل رسمياً، وقد واجهت المنظمة رد فعل عنيف عندما استخدمت إحدى وسائل الإعلام اسمها الأصلي بالخطأ. ووصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الأردن تناقضات الاضطرار إلى استخدام لغة النسوية في تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، مع تعمد إزالة الإشارة إلى الكلمة بشكل مُتعمد عند تنفيذ المشروع في سياقات معينة.

على الرغم من هذه التحديات، عندما سُئل جميع الأطراف المعنية عما إذا كانوا يشعرون بأنه يتعين على الحكومات المانحة أن تتبنى تسمية «النسوية»، كانت إجاباتهم "نعم" قاطعة. فقد وُصِفَ استخدام كلمة النسوية بأنه "مهم لاستعادة الكلمة، ولِيُظْهِر للناس أنها شيء إيجابي وأنها تتعلق بحقوق الإنسان". وأشار إلى أن INGOS التي تستخدم المصطلح في سياقات متعددة تساعد في خلق غطاء ومساحة للمنظمات المحلية للمشاركة في محادثات حول النسوية، والنظام الأبوي، والأعراف الضارة التي تديم VAWG. كما أُستشهد بتشجيع استخدام الكلمة على أنه من المحتمل أن يُساعد في إنشاء رؤية مُشتركة حول أهداف النسوية، والتي من شأنها أن تدعم بناء الحركات عبر مناطق مختلفة. وأشار أحد الأطراف المعنية من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنه يأمل في أن تتمحور السرديات في المستقبل حول النسوية والأهداف النسوية – لكن من غير المرجح أن يحدث هذا عندما لا يزال يُنظر إلى الكلمة بارتياح وسلبية. وأشار آخرون إلى أنه يتعين على الحكومات التأكد عند استخدام مصطلح "النسوية" التأكد من أنها لا تُعيد تسمية عمل المساواة الجندرية الحالي، بل تسعى إلى استخدام نهج تحويلية ومعالجة قضايا مثل التقاطعية وعلاقات القوة غير المتكافئة بما في ذلك بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها.

3 ثغرات وفرص منع VAWG والاستجابة له في الاستراتيجيات القائمة

الثغرات

تضييق نطاق التركيز على VAWG والاتجاه نحو نشر مكافحته

لاحظ جميع الأطراف المعنية الذين أُجريت مقابلات معهم تقريباً كيف أن مكافحة VAWG تُنشر على نحو متزايد في أهداف أوسع حول المساواة الجندرية أو البرامج القطاعية. لم ينظر البعض إلى هذا على أنه إشكالي بطبيعته، مشيرين إلى أن قرار التركيز على VAWG يجب أن يكون "محدد السياق ومُستنداً إلى نقاط القوة الخاصة تلك الحكومة". ومع ذلك، أعربت الغالبية عن مخاوفها بشأن كيفية نسيان عمل VAWG القائم على الأدلة في البرامج القطاعية وتفويت الفرص المتاحة للتعامل مع VAWG ضمن مجالات البرامج القطاعية (التي غالباً ما تكون مُمَوَّلَة مُمَوِّلاً جيداً أو مُمَوِّلاً أفضل)، مثل التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والمناخ، والتنمية الاقتصادية.

وصف العديد من الأطراف المعنية التحول نحو نشر مكافحة VAWG في البرامج الجندرية أو القطاعية، جنباً إلى جنب مع استخدام لغة محايدة عن النوع الاجتماعي، وفي بعض الحالات التردد في استخدام مصطلح "نسوية"، على أنه عدم تيسيس ل VAWG و"إعادة تسمية العمل كالمعتاد". كما أشار أحد الأطراف المعنية من NGOs إلى أن VAWG غالباً ما يرتبط ارتباطاً جوهرياً بأهداف المساواة الجندرية الأوسع نطاقاً – لكن ليس بصورة صريحة". وأشار آخرون إلى أنه "لا يزال الناس يستخفون بكون مكافحة VAWG مهارة فنية بطريقة لا نراها، على سبيل المثال، مع خبراء إصلاح القطاع الأمني"، مما يعني أن عمل VAWG غالباً ما يعاني من نقص الموارد من الناحية الفنية. وفي الوقت نفسه، فإن العمل المُستقل على VAWG ضيق النطاق، على سبيل المثال، الاقتصار على أعمال الاستجابة في حالات الطوارئ. تنعكس هذه الملاحظة، حول ضيق منظور الجهود المبذولة لمعالجة GBV، في عدد من الاستراتيجيات: يتمثل التزام ألمانيا الأساسي بشأن VAWG في "معالجة SGBV في

النزاعات المسلحة"، إلى جانب التركيز على منع FGM والاستجابة له، والتزمت فرنسا بنشر مكافحة VAWG في قطاع التعليم، ودعم الصندوق العالمي للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتقتصر التزامات إسبانيا إلى حد كبير على المناصرة ومعالجة الإفلات من العقاب في حالات النزاع. كما يعاني عمل الاستجابة لـ VAWG نفسه من ضيق نطاق تعريفه وتقديمه، وغالبًا ما يقتصر على حالات الطوارئ، وعلى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على وجه الخصوص.

عدم الاهتمام بمنع VAWG

توجد استثناءات ملحوظة: سُلط الضوء مرارًا وتكرارًا على برنامج المملكة المتحدة "ما يجب فعله لمنع العنف" لتأثيره على منع VAWG وعلى توسيع قاعدة الأدلة حول المنع، وكذلك صندوق المساواة الكندي ومبادرة تسليط الضوء. ومع ذلك، بوجه عام، وصفت الأطراف المعنية ما يُطلق عليه عمل منع VAWG بأنه "تفاعلي بصفة أساسية ويركز على بعض الأحداث الكبيرة مثل اليوم الدولي للمرأة أو اتصالات المرة واحدة"، والتي تُظهر الأدلة أنه ليس لها تأثير يذكر على المواقف أو السلوكيات المحيطة بـ VAWG. ولا تعكس الالتزامات المنصوص عليها في غالبية FFPs، وFDPs، واستراتيجيات المساواة بين الجنسين ذات الصلة الأدلة المتعلقة بعمل منع VAWG باعتباره نهجًا طويل الأجل وفعالاً من حيث التكلفة؛⁴⁵ فكما أشار أحد الأطراف المعنية "من الصعب حمل الجهات المانحة على اتباع هذا النهج طويل الأجل". ووصف منع VAWG بأنه غائب بالكامل تقريبًا عن البرامج الإنسانية (على الرغم من وجود قاعدة أدلة صغيرة ولكنها متنامية على ما يصلح في مثل هذه البيئات⁴⁶)، حيث يقتصر نموذج عمل VAWG عادةً على أنشطة الاستجابة الفورية وغالبًا ما يركز بصورة محدودة على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، حتى في الأزمات الممتدة أو أماكن المخيمات القائمة.

تحديات التنفيذ الناشئة عن الضغوط التي تفرضها الجهات المانحة

أشير إلى أنه عند تخصيص التمويل لأعمال منع العنف القائمة على الأدلة، فإن الضغط لإثبات النتائج بسرعة وعلى نطاق واسع وعن طريق نهج البرامج غير المرنة غالبًا ما يؤدي إلى تنفيذ غير فعال وربما ضار. وقد وصف أحد الأطراف المعنية من WROs مشاركتهم في برنامج لمنع العنف ممول من إحدى الجهات المانحة حيث شعروا بالضغط لتحقيق مستوى وصول يتجاوز ما يشعرون بالارتياح معه: "لم يتم فهمنا بصفتنا شريكًا مُنفذًا، وطلب منا تقديم نطاق... لا يمكن تحقيقه بشكل فعال أو دون إحداث ضرر". وأشار العديد من الأطراف المعنية من WROs إلى أن برامج منع العنف غالبًا ما تفشل في اتباع نهج دورة الحياة، ومن ذلك أنها تميل للتعامل مع المراهقات على أنهن نساء أو أطفال، دون الاعتراف بالسلوكيات والمخاطر المحددة المرتبطة بسنهن.

أشارت الأطراف المعنية من خلفيات مُعددة الأطراف ومن INGOs إلى أن البلدان التي لديها FFPs، أو FDPs، أو استراتيجيات المساواة بين الجنسين ذات الصلة ربما تميل إلى تصميم تدخلات VAWG بطريقة مركزية، مما يجعل من الصعب تنفيذها بطريقة مُستندة على السياق، ومملوكة محليًا، ومرنة. وأشار آخرون إلى أنه لمعالجة هذا الأمر، يجب أن يكون هناك استثمار لضمان توفر المهارات والخبرات المناسبة على جميع مستويات المنظمة حتى يمكن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالسياسات. قارن أحد الأطراف المعنية برنامجًا مصممًا بطريقة مركزية بآخر مُنفصل صممه INGOs وWROs الوطنية، مُشيرًا إلى كيف أن الاثنين يشتركان في أهداف مماثلة، ومع ذلك فإن الأخير "يتمتع بالكثير من المرونة التي يفترق إليها البرنامج الآخر". وغالبًا ما تقصر آليات الصرف على تحقيق أهداف FFPs والاستراتيجيات ذات الصلة، وأثنت الأطراف المعنية على جهود الجهات المانحة لدعم نهج منع العنف التحويلية مثل نهج SASA⁴⁷ وبرنامج Stepping Stones⁴⁸، لكنهم وصفوا كيف أن هذه البرامج غالبًا ما تجد صعوبة في السماح لـ WROs بالمساحة والمرونة لتنفيذ هذه النهج تنفيذًا كاملاً.

وصفت الأطراف المعنية أعمال الاستجابة بأنها تعادل تقديم الخدمات الفورية من خلال خدمات مثل نقاط الخدمات الشاملة والملاجئ، دون وعي بالممارسات الجيدة التي تركز على الناجين/الناجيات أو استراتيجية للاستدامة. وأصبح هذا النهج قصير المدى واضحًا في أوغندا في بداية جائحة كوفيد-19 - في عام 2020، عندما انتهى تمويل إحدى الجهات المانحة للملاجئ، مما تسبب في إغلاق غالبيتها بعد أكثر من عقد من التنفيذ - افتقرت الحكومة إلى المعرفة والمهارات لمواصلة عملياتها.

بينما أُشيد بـ FFPs والاستراتيجيات ذات الصلة لمساهمتها في القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بـ VAWG، أشارت الأطراف المعنية إلى أن البرامج التي تركز على التغييرات التشريعية نادرًا ما تتضمن ما يكفي من الوقت والميزانية لدعم تنفيذها (الآمن) بمجرد إقرارها. وصف أحد الأطراف المعنية كيف "يشعر الجميع بالارتياح في شرق أفريقيا بمجرد إقرار قانون ما، ويتخيلون أن الشرطة والقانون سيصنعان العجائب". كما سلطوا الضوء على الحاجة إلى القيام بعمل طويل الأجل حتى يتمكن مُقدمو الخدمات من استيعاب القِيم اللازمة لدعم عمل الاستجابة لـ VAWG (ومنعه).⁴⁹

نُهج إشراك الرجال والفتيان

أعرب العديد من الأطراف المعنية - لا سيما من WROs - عن قلقهم بشأن نُهج الجهات المانحة لإشراك الرجال والفتيان في منع VAWG والاستجابة له، حيث وصفوا الإخفاق في إشراك الرجال والفتيان جنباً إلى جنب مع النساء والفتيات (على عكس إشراكهم بصورة مُفصّلة أو عدم إشراكهم على الإطلاق) كعائق يُحوّل دون معالجة الأعراف التي يقوم عليها VAWG. واستشهدت الأطراف المعنية في WROs بأثلة على الحالات التي تسببت فيها الجهود المبذولة لإشراك الرجال دون إشراك النساء في تقلص المساحات المتاحة للنساء وإلغاء مركزية احتياجاتهن. كما وصفوا كيف أن برامج VAWG التي لا تشرك الرجال أو الفتيان على الإطلاق تميل إلى أن تكون إما غير فعّالة أو تُخاطر بالتسبب في رد فعل عَنيف. وكما قال أحد الأطراف المعنية، "يجب إشراك الرجال وإلا سيتم استبعادهم ويعتقدون أن الأمر لا يعينهم"، بينما سلطَ آخر الضوء على كيف أن استبعاد الرجال من المشاركة يمكن أن يؤدي إلى تأليب قضايا المرأة والرجال ضد بعضها بعض، مما يتسبب في حدوث رد فعل عنيف ضد الأهداف النسوية. وتتطابق هذه التأمّلات مع الأدلة الموجودة حول إشراك الرجال في جهود منع العنف والتي لا تشجع تشكيل البرامج التي لا تشمل النساء، وتجد أن إشراك الشركاء الذكور للنساء، وفي بعض الحالات إشراك الأسر، يمكن أن يزيد من نجاح التدخل.⁵⁰

رصد التأثير علمه VAWG والمساءلة

تواجه البلدان صعوبات في رصد التأثير المتحقق نتيجة لـ FFPS والاستراتيجيات ذات الصلة وسرد قصصه بفعالية، وغالباً ما لا يُدرج VAWG بصورة مُنسقة أو كافية في أطر المساءلة المتعلقة بالسياسات. وأشارت الأطراف المعنية المشاركة في تحليل FFP إلى كيف أن كندا ربما حققت أكبر قدر من النجاح في تتبع التأثير الهائل لـ FDP؛ فقد وضعت أدوات رصد طُمُوحة ومُتعدّدة القطاعات. ومع ذلك، فقد واجهت تحديات كبيرة تتعلق بإدارة المعلومات.⁵¹ والتزمت السويد بسرد قصة تأثير منع VAWG والاستجابة له، واستثمرت في تقييم مستقل لفعل ذلك.⁵² ومع ذلك، لم يصدر أي شيء عن هذا قبل سحب السياسة في عام 2022. وأشار إلى أن المكسيك قد أخفقت في الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها (الواضحة) المتعلقة بـ GBV. وأشيد في البداية باستراتيجية فرنسا بسبب إطارها للمساءلة،⁵³ ومع ذلك، أشارت الأطراف المعنية إلى أن فرنسا قد واجهت صعوبات أيضاً في سرد قصة مقنعة عن التأثير.

بالنسبة لرصد البرامج، سلطت الأطراف المعنية الضوء على المخاوف المتعلقة بالتركيز الشائع للجهات المانحة على النطاق والوصول من حيث أعداد المستفيدين بدلاً من الإمكانيات التحولية أو الاستدامة. ووصفوا أن هناك تركيز على "الحد النهائي من العنف، دون تتبع عوامل أخرى مثل ما تنفيذ القوانين ذات الصلة، أو إلى أي مدى تغيرت وجهات النظر المحيطة بالعنف". كما أشار أحد الأشخاص إلى أنه «يمكننا مشاركة التقارير التي توضح التأثير باستخدام رسوم بيانية وأشكال توضيحية، لكن ما مدى ارتباطها بالفئات المهتمّة؟ ماذا سيدوم؟ إذا كنا قد غيرنا المواقف، فكيف تغيرت؟» ووصف هذا التركيز على النطاق دون وجود تركيز مُصاحب على الحقوق، أو التقاطعية، أو الاستدامة بأنه يعزز البرامج غير الفعّالة أو الضارة ويُكرس عدم تسييس VAWG.



الانفصال عن السياسات والاتجاهات الدولية والمحلية الأوسع نطاقاً

ثمة فجوة حرجة في FFPs القائمة والاستراتيجيات ذات الصلة تتعلق بالانفصال بين هذه السياسات والسياسات والاتجاهات الدولية الأخرى. وقد دعا مُنَاصِرُو FFP إلى تَضْمِينِ المبادئ النسوية عبر جميع مَجَالَاتِ المشاركة الدولية، بما في ذلك المعونة، والتجارة، والدفاع، والدبلوماسية، وسياسة الهجرة.⁵⁴ فَمِنْ شَأْنِ ذلك أن يدفع المزيد من الموارد والإرادة السياسية نحو معالجة VAWG. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي السياسات في هذه المجالات أيضاً إلى تَقْوِيضِ التزامات التصدي لـ VAWG (وعدم المساواة بين الجنسين) في الخارج. فالروابط بين مبيعات الأسلحة وVAWG راسخة⁵⁵ على سبيل المثال، لكن هناك القليل من الأدلة على أن الحكومات تُعْطِي الأولوية لذلك الأمر في نهجها. كما أن تغيير المناخ من المُحْرِكَاتِ المُتَزَايِدَةِ لـ VAWG أيضاً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدمج النوع الاجتماعي في السياسة المناخية، على سبيل المثال، من خلال خطة عمل النوع الاجتماعي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC)⁵⁶، هناك أيضاً دعوات موجهة إلى الحكومات، لا سيما في شمال الكرة الأرضية، للتحرّك بسرعة أكبر لمكافحة أزمة المناخ،⁵⁷ ولدمج مساواة النوع الاجتماعي بشكل أكثر فعالية في السياسات والتمويل الخاصة بالمناخ.⁵⁸ وأشار آخرون أن النهج التقليدية في مجالات مثل الدفاع والأمن غالباً ما تكون مبنية على أعراف أبوية، وتطبيق عدسة نسوية يتطلب نهجاً تحويلياً لتفكيكها.⁵⁹

في السنوات الأخيرة، كان هناك أيضاً رد فعل عنيف متزايد ضد مساواة النوع الاجتماعي وزيادة في الحركات المناهضة لهذه المساواة. وكما أشارت الأطراف المعنية من الهند، فإن "أصداء رد الفعل العنيف هذا ضد الاستقلالية الجسدية تتردد في جميع أنحاء الهند، والعالم". وأشار أيضاً إلى أن الحكومات التي لديها FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة يمكنها إعطاء الأولوية لمواجهة ذلك من خلال قيادتها العالمية والتأكد من أن سياساتها المحلية لا تُقْوِضُ هذه الجهود، على سبيل المثال، من خلال دعم SRHR ومجتمعات LGBTQI+. وأخيراً، أشارت الأطراف المعنية إلى انعدام الأمن المرتبط بالسياسات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مستشهدين بتقلب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم ترامب، وانسحاب السويد من برنامجها FFP في عام 2022 كأمثلة للحد من أولوية هذه الاستراتيجيات وفقاً للتحويلات في القيادة السياسية، مما يقوض العمل التحويلي لمكافحة VAWG الذي عادةً (وإن لم يكن دائماً⁶⁰) يتطلب مشاركة طويلة المدى.⁶¹

الفرص

وضع جداول أعمال مشتركة للتعليم

سلطت الأطراف المعنية الضوء على الحاجة إلى تبادل المعلومات بفعالية أكبر حول FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية للنوع الاجتماعي، والفرص المتزايدة لذلك بنضج السياسات الحالية. وتم التأكيد على فوائد تحسين تبادل المعلومات بين البلدان التي لديها FFPs، وبين البلدان التي لديها FFPs وتلك التي ليس لديها FFPs، وبين بلدان الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب. وأشار أحد الأطراف المعنية إلى أن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على كل من VAWG وتعزيز الملكية المحلية في استراتيجيتها لمساواة النوع الاجتماعي هو أمر حديث نسبياً، وأن الولايات المتحدة ستحقق فائدة من تعلم الدروس من البلدان مثل السويد وهولندا في هذه المجالات - لا سيما حول قضية مرونة البرامج. وتقدم خطط هولندا لاستضافة قمة تركز على FFP في أواخر عام 2023 فرصة واعدة لهذا النوع من تبادل المعلومات.⁶² وأشار آخرون إلى نهج المملكة المتحدة في جمع الأدلة ورصد التأثير على برنامج ما يجب فعله لمنع العنف وأعربوا عن أملهم في أن "نتقدم المملكة المتحدة كرائدة لتوجيه البلدان الأخرى في إظهار نهج الرصد والتقييم والتعلم (MEL) القوية إزاء VAWG وقدرتها على إنشاء مركز للمعرفة".

المربع 2 – المكسيك ودور السياسة المحلية والدولية في معالجة VAWG

تميزت المكسيك بأنها أول بلد في أمريكا اللاتينية وفي جنوب الكرة الأرضية يُطوّر FFP. ووصف المركز الدولي لبحوث المرأة FFP في المكسيك بأنها "قريبة جداً" من FFP المعيارية الذهبية استناداً إلى التشاورات التي أجريت مع المنظمات النسوية على مستوى العالم.⁶³ وأشارت الأطراف المعنية إلى أن المكسيك قد لعبت دوراً قوياً في الدفاع عن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان النسويين وتعزيزه في البيئات متعددة الأطراف "بطريقة لا تفعلها البلدان الأخرى". كما وُصفت بأنها "مهيأة على نحو فريد لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن على الصعيد الدولي وفي الوقت نفسه توسيع نطاق حمايتها ودعمها لمساعي صانعات السلام في مناطقها المنكوبة بالجريمة" من خلال فترة عملها كعضو غير منتخب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.⁶⁴ ويتضح هذا الارتباط بين التركيز المحلي والدولي في خطة العمل الوطنية للمكسيك بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325، التي تتضمن هدفاً استراتيجياً يتمثل في "تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عمليات بناء السلام والأمن في الإقليم الوطني"، وإجراءات بشأن "تعزيز تدريب مؤسسات الشرطة على منع VAWG، لا سيما SGBV"، و"تأسيس قوات شرطة متخصصة في منع VAWG والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه".

مع ذلك، تعرضت المكسيك لانتقادات شديدة من النسويات داخل البلاد بسبب التناقضات بين طموحها في "مكافحة جميع أشكال GBV" مع ارتفاع مستويات GBV المنزلي وقتل الإناث فيها، والازدواجية التاريخية لحكومتها في التعامل مع انتشار GBV والنسوية بوجه عام. وكما هو الحال مع جميع البلدان التي لديها FFP وFDP، واجهت المكسيك صعوبات في سرد قصة مقنعة للتغيير ترتبط ب FFP، ولا تزال تواجه تحديات كبيرة في معالجة VAWG المنتشر على نطاق واسع محلياً. ومع ذلك، فبوضعه رؤية طموحة ل FFP، فقد خرجت المكسيك عن الفكرة السائدة بأن مثل هذه السياسات هي من الأدوات متاحة فقط للبلدان الأكثر ثراءً في شمال الكرة الأرضية. وأدى إطلاق FFP إلى تكثيف تركيز النسويات المكسيكيات على الصعوبات التي تواجهها البلاد مع عدم وجود مساواة للنوع الاجتماعي، وهو شيء ربما يمكن أن تتعلم منه البلدان الأخرى. وكما أشار أحد الأطراف المعنية، فقد "حان الوقت لبعض عمليات البحث عن الذات بين الدول المانحة حول التحديات التي تواجهها هي نفسها فيما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة".

أشارت الأطراف المعنية من الهند إلى أن المحادثات المحلية حول FFP تميل إلى أن تكون مدفوعة من حكومات شمال الكرة الأرضية بدلاً من الحكومات أو المنظمات الموجودة في الجنوب، وأن إنشاء شبكة من الممارسين بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون آلية مفيدة لتحديد مواقف بلدان الجنوب ورأيها حول الموضوع. وفيما يتعلق بهذا، شعرت الأطراف المعنية بأن وجود مناصرين أقوياء في كل بلد يشاركون في FFPs - سواء من البلدان التي وضعت FFP بالفعل أو تتطلع إلى وضع واحدة - من شأنه أيضاً أن يدعم التواصل الفعال وتبادل المعلومات، لا سيما بالنسبة ل WROs دون الوطنية التي تتطلع إما إلى مناصرة تغيير السياسة أو تنفيذ البرامج المدعومة ب FFP.

زيادة المشاركة مع WROs والمنظمات التي تقودها الفئات المهمشة وقيادتها والاستثمار فيها

نظراً للزيادات المتواضعة ولكن المهمة في التمويل المخصص للبرامج المحلية التي تقودها النساء، فإن FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات ذات الصلة توفر فرصة لإشراك مجموعة أكبر من WROs والمنظمات التي تقودها الفئات المهمشة ومن أجلها. وأشارت الأطراف المعنية من WROs بمشاركة الجهات المانحة مع الحكومات الوطنية، لكنهم طالبوها أيضاً بالاعتراف بقيود هذا النهج وتعزيز توازن أفضل بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية: "عندما تتولى الحكومة القيادة، هناك ما تستطيع ولا تستطيع فعله - لن تحشد النساء والرجال والمجتمعات المحلية لإنهاء VAWG - فهذا عمل تقوده وتدعمه النساء والفتيات فقط". وحددت الأطراف المعنية من INGOS ومن الجهات متعددة الأطراف الحاجة إلى "إنشاء مسارات أفضل لتعزيز مشاركة WROs"، واستخدام الأدلة الموجودة⁶⁵ حول طرائق التمويل الفعالة للمنظمات الأصغر والأقل رسمية لتجنب استدعاء المنظمات المعتادة دائماً في سياق معين. وسيتطلب تمهيد هذه المسارات استثماراً للوقت، كما كان الحال مع برنامج ما يجب فعله لمنع العنف الذي يهدف إلى تركيز WROs من خلال تفعيل مكون منح الابتكار. وأستشهد ببرنامج ما يجب فعله لمنع العنف، جنباً إلى جنب مع صندوق المساواة الكندي وصندوق القيادة من الجنوب المدعوم من هولندا⁶⁶ - قد صُمم بمساهمات مكثفة من المنظمات النسوية والصناديق النسائية - كأتمثلة قوية يمكن أن تتعلم منها البلدان الأخرى. وبناءً على ذلك، أشار آخرون إلى إمكانية إشراك هذه المجموعات في وضع FFP أو FDP وصياغتها بوجه عام، بالإضافة إلى التشاور بشأن طرائق التمويل. وسيدعم هذا هدف FFPs، وFDPs، والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة المتمثل في الانتقال من التركيز على النساء والفتيات إلى تولي قيادتها من تستهدف إفادتهم.

أخيراً، سلطت الأطراف المعنية الضوء على فرصة المساهمة في قاعدة الأدلة بشأن VAWG، بما في ذلك من خلال تعزير أطر أكثر نسوية للأدلة التي يتم تقييمها واستخدامها. وأشار إلى أن النقص المستمر في البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي يمثل تحدياً رئيسياً أمام تنفيذ برامج تقاطعية لمكافحة VAWG، وقد أثارت WROs هذه المسألة مراراً وتكراراً أثناء عمليات GEF الأخيرة، وهي التزام في عدد من FFPS، وFFPs، والاستراتيجيات ذات الصلة.⁶⁷ وأشارت الأطراف المعنية ذات التركيز الدولي إلى أن الحجج التي تُساق من أجل عمل منع العنف غالباً ما "تعتمد بشدة على الحجج الأخلاقية، دون ... استخدام الأدلة لإثبات أنها فعالة من حيث التكلفة إلى جانب كونها أخلاقية أيضاً". هذا على الرغم من وجود الأدلة المتزايدة حول التكاليف الاقتصادية لـ VAWG، بما في ذلك خسارة الدخل الفردي والأسري، وإبعاد الأفراد المنتجين عن مكان العمل، والأثر العام على الاقتصاد، إلى جانب التكاليف الاجتماعية الواسعة النطاق التي تشمل تقويض تمكين النساء، والقيادة، والفاعلية، والقدرة على التفاوض بشأن سلامتهن، والآثار المباشرة لـ VAWG التي تتناقلها الأجيال.⁶⁸

ذكرت الأطراف المعنية من WROs وINGOs أن دعم المنظمات الشعبية يمثل فرصة لجمع وتقديم الابتكارات والأدلة الصادرة محلياً والتي تم تجاهلها تاريخياً على أنها "غير علمية". كما أشار أحد الأطراف المعنية إلى أن "الابتكار المحلي موجود وتظهر الكثير من الأدلة، لكن ... الأشخاص الذين يتخذون القرارات يتجاهلون تلك الأدلة". وذكر طرف آخر أنه نظراً لصعوبات توفير الموارد التي تواجه المجتمع المعني بمكافحة VAWG، فإن الجهات المانحة تقوّت فرصة استخدام البحوث المحلية التي تصدر بالفعل حول منع VAWG والاستجابة له.

4 توصيات للحكومات

1 يجب استخدام المجموعة الكاملة من أدوات السياسة الخارجية لإعطاء الأولوية لـ VAWG ومواءمة أهداف السياسة الخارجية للمساواة الجندرية مع السياسات المحلية، مما يضمن الاتساق عبر السياسة الداخلية والخارجية. ويجب زيادة استخدام الدبلوماسية والقيادة العالمية لدعم التقدم المحرز في مكافحة VAWG ودمج منع VAWG والاستجابة له استناداً إلى الأدلة في سياسات مثل الأمن، والدفاع، والتجارة، وتغير المناخ. ويجب تقييم نهج السياسات من حيث تأثيرها على حقوق النساء والفتيات، والسعي إلى دمج النهج التقاطعية في تصميم السياسات وإعطاء الأولوية لها.

2 يجب زيادة التمويل للبرامج المستقلة لمنع VAWG، بما في ذلك أعمال الاستجابة لـ VAWG وغيرها. يجب أن يستند هذا إلى قاعدة الأدلة الحالية حول منع VAWG والاستجابة له، مع الاعتراف بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المثبتة للتعايش مع منع VAWG باعتباره نهجاً طويل الأجل وفعالاً من حيث التكلفة، ودليلاً على فعالية برامج المنع والاستجابة المشتركة. ويجب أن تتبع برامج VAWG المستقلة نهجاً شاملاً تسعى إلى معالجة الأشكال المتعددة والتقاطعية للعنف الذي تتعرض له النساء والفتيات بما يتجاوز العنف الجنسي في النزاعات، بما في ذلك الأشكال الأكثر شيوعاً (على سبيل المثال، عنف الشريك الحميم، والعنف المنزلي) وتلك التي تتقاطع مع القطاعات الرئيسية الأخرى لتحقيق المساواة الجندرية (على سبيل المثال، العنف في المدارس، والعنف أثناء الذهاب إلى مكان العمل والعودة منه).

3 يجب الالتزام بتطوير وتنفيذ نهج تحويلية قائمة على الأدلة لمنع VAWG والاستجابة له تركز على احتياجات النساء والفتيات وأصواتهن مع التركيز على الآثار المستدامة، بما في ذلك الأوضاع الإنسانية والنزاعات. ويجب أن يشمل هذا دمج VAWG في جميع أدوات السياسة الخارجية، وتخصيص الموارد الكافية (لكل من التدخلات والخبرة الفنية)، والاعتراف بالقيود المفروضة على فعاليات المناصرة التي تحدث مرة واحدة وجهود التوعية في مجال العمل الوقائي، واتباع نهج طويل الأمد يركز على الناجين/الناجيات في أعمال الاستجابة، وتوسيع نطاق عمل الاستجابة بما يتجاوز الدعم الفوري والعمل على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والارتقاء بالبحوث المحلية التي تم استبعادها تاريخياً من قاعدة الأدلة حول المنع والاستجابة، وإشراك الرجال والفتيات باستخدام لغة تعترف بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل كبير بالعنف الذكوري وتصميم تدخلات تعترف بالشيء ذاته وتيسير توليهن للقيادة. ويجب ضمان وجود الخبرة والقدرات اللازمة لتصميم الصناديق التي تدعم البرامج على المستوى الإقليمي، أو الوطني، أو دون الوطني والاستثمار فيها استناداً إلى إطار من المبادئ والأهداف الأساسية، على عكس البرامج المصممة مركزياً والتي قد تنفقر إلى الملكية المحلية والمرونة.

4 يجب زيادة النسبة الإجمالية للالتزامات التي تُركّز على النوع الاجتماعي ضمن إنفاق ODA، ومواصلة البناء على الالتزامات لزيادة النسبة المئوية للتمويل الذي يُركّز على النوع الاجتماعي والذي يذهب مباشرة إلى WROs. ويجب تحديد استراتيجيات لزيادة نسبة إنفاق ODA التي تُركّز بشكل أساسي وكبير على المساواة الجندرية ونشرها. ويجب العمل مع WROs لوضع أو تحسين آليات التمويل التي يمكن الوصول إليها، وتوفير تمويل أساسي مرن وطويل الأجل، والسماح بالتنفيذ والتتبع التقاطعيين، وتشجيع الابتكار والتجريب حول منع VAWG والاستجابة له لبناء قاعدة أدلة حول منع VAWG.

5 تتبّع تنفيذ السياسة الخارجية والإنمائية وأثرها على VAWG (قائمة بذاتها وكجزء من نهج النشر)، بما يتماشى مع التوصيات التي قدمتها WROs كجزء من عمليات منتدى جيل المساواة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وقمة النساء السبعة (Women7)، وكجزء من عمليات المساءلة المتضمنة في السياسات التي تُركّز على النوع الاجتماعي.⁶⁹ ويجب توفير الفرص للتعليم من النجاحات والتحديات التي تواجه جهود التتبع الحالية، والعمل مع WROs لتحقيق التوازن بين المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس الطبيعة السياسية والتقاطعية لـ VAWG وتسجيل التغيير التحويلي جنباً إلى جنب مع النطاق والوصول.

6 استكشاف الخيارات المتاحة لإنشاء عمليات تعلم جماعية، مثل شبكة من الممارسين لـ FFP/FDP لتيسير التعلم بين بلدان الشمال والشمال، وبين بلدان الجنوب والجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب حول الموضوعات الرئيسية المتعلقة بـ VAWG (وما يتجاوز ذلك)، بما في ذلك أفضل الممارسات بشأن استخدام أدوات السياسة الخارجية لمعالجة VAWG، وإنتاج الأدلة واستخدامها، وآليات التتبع والمساءلة، وسد الفجوة بين الخطاب والواقع، واستراتيجيات حماية التزامات السياسة على المدى الطويل. والنظر في تحديد "أبطال" FFP/FDP داخل البلدان المهتمة.

- 1 تشمل البلدان التي وضعت خططاً أو أعلنت عنها لوضع شكل من أشكال السياسة الخارجية النسوية، أو سياسة التنمية النسوية، أو الدبلوماسية النسوية السويد (2014: انسحبت عام 2022)، وكندا (2017)، وفرنسا (2018)، والمكسيك (2020)، وإسبانيا (2021)، ولكسمبرغ (2021)، وألمانيا (2022)، وتشيلي (2022)، وليبيريا (2022)، وهولندا (2023).
- 2 تستخدم هذه الورقة البحثية مصطلح "العنف ضد النساء والفتيات" (VAWG) باعتباره مصطلحاً افتراضياً تماشياً مع برنامج "ما يجب فعله لمنع VAWG" الممول من FCDO. وعندما يستخدم بلد فردي أو استراتيجية فردية مصطلحات بديلة مثل العنف (الجنسي) والعنف المبني النوع الاجتماعي (GBV(S))، فإن الورقة البحثية تستخدم المصطلح الذي يستخدمه ذلك البلد أو الاستراتيجية.
- 3 معهد المساواة (2021) "أهداف التنمية المستدامة والعنف ضد النساء والفتيات"، https://www.equalityinstitute.org/media/pages/resources/sustainable-development-goals-and-violence-against-women-and-girls/7614894f19-1632292646/sdgs-and-vawg_eqi.pdf
- 4 حكومة كندا (2017) "سياسة كندا للمساعدة الدولية النسوية"، https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng
- 5 بلغت الاستثمارات الكندية في برنامج صوت المرأة وقيادتها (WVL) 183 مليون دولار كندي منذ عام 2021 (ICRW، 2021). انظر <https://equalityfund.ca/>
- 6 وزارة العلاقات الخارجية (2023) "سياسة كولومبيا الخارجية النسوية: السلمية، والمشاركة، والتقاطعية"، لقاء جانبي على هامش الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، الثلاثاء 7 مارس/ آذار، 1:15 - 2:30 ظهرًا، مقر الأمم المتحدة، القاعة CR A، نيويورك، https://unwlobstorage.blob.core.windows.net/csw/475037b3-cda8-4686-997a-c01267482e51_Concept%20note.%20Side-Event.%20Colombian%20Feminist%20Foreign%20Policy.pdf
- 7 وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية (2018) "استراتيجية فرنسا الدولية للمساواة الجندرية، 2018-2020"، https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/meae_strategy_-_en_cle076525.pdf
- 8 وزارة الخارجية الفيدرالية (2023)، المبادئ التوجيهية لسياسة خارجية نسوية: سياسة خارجية للجميع"، بيان صحفي بتاريخ 1 مارس/آذار 2023، <https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/ffp-guidelines/2585074>
- 9 مجلس أوروبا (دون تاريخ) "اتفاقية إسطنبول لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي"، <https://www.coe.int/en/web/istanbul-convention>
- 10 مبادرة تسليط الضوء (2019) "مبادرة تسليط الضوء: أمل في مكافحة قتل الإناث في المكسيك"، بيان صحفي بتاريخ 29 مايو/أيار 2019، <https://spotlightinitiative.org/news/spotlight-initiative-hope-fight-femicide-mexico>
- 11 وزارة العلاقات الخارجية (2020) "وزارة الخارجية ملتزمة بتحويل المجتمع من خلال العمل من أجل المساواة الفعلية"، بيان صحفي بتاريخ 6 مارس/آذار 2020، <https://www.gob.mx/sre/prensa/the-foreign-ministry-is-committed-to-transforming-society-by-working-for-substantive-equality?idiom=en>
- 12 انظر <https://forum.generationequality.org/home>
- 13 منظمة العمل الدولية (2019) "الاتفاقية رقم 190 - اتفاقية القضاء على العنف والتحرش، 2019 (رقم 190)", https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C190
- 14 حكومة هولندا (2022) "شرح السياسة الخارجية النسوية"، بيان صحفي بتاريخ 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، <https://www.government.nl/latest/news/2022/11/18/feminist-foreign-policy-netherlands>
- 16 حكومة هولندا (2022) "مؤتمر الساءلة الأوكراني: خطوة نحو العدالة"، بيان صحفي بتاريخ 14 يوليو/تموز 2022، <https://www.government.nl/latest/news/2022/07/14/>
- ukraine-accountability-conference
17 حكومة هولندا (2023)، "أبرز أحداث عام من السياسة الخارجية النسوية"، بيان صحفي بتاريخ 30 مايو/أيار 2023، <https://www.government.nl/latest/news/2023/05/30/highlights-of-a-year-of-feminist-foreign-policy>
- 18 وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون (2021) "سياسة إسبانيا الخارجية النسوية: تعزيز المساواة الجندرية في العمل الخارجي لإسبانيا"، https://www.exteriores.gob.es/es/ServicioAlCiudadano/PublicacionesOficiales/2021_02_POLITICA%20EXTERIOR%20FEMINISTA__ENG.pdf
- 19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017) (UNDP) "حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف"، <https://www.undp.org/moldova/publications/essential-services-women-and-girls-subject-violence>
- 20 UNFPA (دون تاريخ) "نحن نقرر: دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة"، <https://www.unfpa.org/wedecide>
- 21 وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية (2023) "الاستراتيجية الدولية للنساء والفتيات 2023-2030"، <https://www.gov.uk/government/publications/international-women-and-girls-strategy-2023-to-2030>
- 22 انظر <https://www.preventvawg.org>
- 23 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2023) (USAID) "سياسة المساواة الجندرية وتمكين النساء 2023"، https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-03/2023_Gender%20Policy_508.pdf
- 24 وزارة الخارجية الأمريكية (2022) "استراتيجية الولايات المتحدة لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له عالمياً 2022"، <https://www.state.gov/reports/united-states-strategy-to-prevent-and-respond-to-gender-based-violence-globally-2022/>
- 25 قُيِّمت على أساس مؤشر النوع الاجتماعي الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهو أداة إحصائية نوعية تُستخدم لتصنيف الاستثمارات على مقياس من 0 إلى 2، ويتراوح من عدم التركيز على النوع الاجتماعي (0)، أو التركيز الكبير على النوع الاجتماعي (1)، أو التركيز الرئيسي على النوع الاجتماعي (2). باباجيوتي، إف.، وطومسون، إل. وأحمد، إس. (2022)، "السياسة الخارجية النسوية وتمويل التنمية من أجل المساواة الجندرية: تقييم للالتزامات"، واشنطن العاصمة. المركز الدولي لبحوث المرأة، https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2022/09/Feminist-Foreign-Policy-and-Development-Finance-for-Gender-Equality_web-version_rev.pdf
- 27 OECD (دون تاريخ) "تمويل التنمية من أجل المساواة الجندرية وتمكين المرأة"، <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/development-finance-for-gender-equality-and-women-s-empowerment.htm>
- 28 باباجيوتي، إف.، وطومسون، إل. وأحمد، إس. (2022) "السياسة الخارجية النسوية وتمويل التنمية من أجل المساواة الجندرية: تقييم للالتزامات"، المركز الدولي لبحوث المرأة
- 29 OECD (دون تاريخ) "تمويل التنمية من أجل المساواة الجندرية وتمكين المرأة"، <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/development-finance-for-gender-equality-and-women-s-empowerment.htm>
- 30 (USAID 2020) "العمل الجماعي للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي (CARE-GBV)", <https://www.makingcents.com/project/collective-action-to-reduce-gbv>
- 31 للمزيد من الأمثلة، انظر إلسبيرج، إم.، وأوغارتي، ديليو، وأوفينيس، جاي، وآخرون (2020) "التغيير طويل الأجل في انتشار العنف المنزلي: دراسة متتابعة مدتها 20 عاماً في ليون، نيكاراغوا، 2016-1995"، مجلة BMJ للصحة العالمية
- 32 حكومة هولندا (2022) "التقييم النهائي لتمويل فرص القيادة للنساء (التدفق 2) 2016-2020"، بيان صحفي بتاريخ 3 فبراير/شباط 2022، <https://www.government.nl/topics/gender-equality/documents/reports/2022/02/03/>

- والتفويض الفعالة في التدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات"، برنامج ما يجب فعله لمنع العنف ضد النساء
- 51 تقارير المراجع الكندي العام المقدمة إلى برلمان كندا (2023) "المساعدة الدولية لدعم المساواة الجندرية" - الشؤون العالمية كندا
- 52 فريق الخبراء لدراسات المعونة (2021) "دعوة لتقديم المقترحات: دراسة عن تنفيذ سياسة السويد الخارجية النسوية في البلدان الشريكة". https://eba.se/wp-content/uploads/2021/07/EBA_FFP_invitation_proposals.pdf
- 53 طومسون، إل.، وأحمد، إس.، وكوكارل، تي. (2022) "تعريف السياسة الخارجية النسوية". https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2019/04/ICRW_DefiningFeministForeign-Policy_Brief_Revised_v5_WebReady.pdf
- 54 المرجع نفسه.
- 55 أتشيسون، آر.، وغاندنبرغر، إم. (2015) "العنف المبني على النوع الاجتماعي ومعاهدة تجارة الأسلحة"، رابطة النساء الدولية للسلام. - [https://www.sipri.org/commentary/blog/2019/inclusion-gender-based-violence-concerns-arms-trade-treaty#:~:text=Article%207\(4\)%20of%20the,violence%20against%20women%20and%20children](https://www.sipri.org/commentary/blog/2019/inclusion-gender-based-violence-concerns-arms-trade-treaty#:~:text=Article%207(4)%20of%20the,violence%20against%20women%20and%20children)
- 56 UNFCCC. <https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/the-gender-action-plan>
- 57 على سبيل المثال، انظر "العلماء يوجهون تحذيراً نهائياً بشأن أزمة المناخ: تصرفوا الآن وإلا سيفوت الأوان، صحيفة الغارديان، مارس/ آذار 2023. <https://www.theguardian.com/environment/2023/mar/20/ipcc-climate-crisis-report-delivers-final-warning-on-15c>
- 58 انظر على سبيل المثال، برنامج عمل ائتلاف العمل المعني بالعدالة المناخية النسوية التابع لمنتدى جيل المساواة. https://forum.generationequality.org/sites/default/files/2021-09/FACJ_AC%20.pdf
- 59 الفريق العامل المعني بالسياسة الخارجية النسوية (2021). "كونوا شجعاناً كونوا جريئين: توصيات بشأن السياسة الخارجية النسوية لكندا". مسترجع من: <https://www.amnesty.ca/sites/amnesty/files/FFP%20Be%20Brave%20Be%20Bold%20EN.pdf>
- 60 كير-ويلسون، آيه.، وغيبس، آيه.، وماكسلان فريزر إي، ورامسومار، إل.، وبارك، آيه.، وخواجة، إتش إم آيه.، وجيوكيس، آر. (2020) "استعراض عالمي صارم للأدلة المتعلقة بتدخلات منع العنف ضد النساء والفتيات، برتوريا، جنوب أفريقيا.
- 61 معهد المساواة (2019) "تحديد النطاق العالمي للمناصرة والتمويل لمنع العنف ضد النساء والفتيات"، ص. 11.
- 62 حكومة هولندا، "أبرز أحداث عام من السياسة الخارجية النسوية" <https://www.government.nl/latest/news/2023/05/30/highlights-of-a-year-of-feminist-foreign-policy>
- 63 <https://www.devex.com/news/mexico-releases-lat-in-america-s-first-feminist-foreign-policy-96363>
- 64 فيليبسون، دي. وفيلاسكو، آيه. (2022) "السياسة الخارجية النسوية: جسر بين العالمية والمحلية" مجلة بيل للشؤون الدولية
- 65 ستاشيفسكا، كيه.، وميلر، كيه.، وليفر، إي. (2020) "تحويل المزيد من الأموال إلى محركي التغيير: كيف يمكن لجهات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف توفير الموارد للحركات النسوية"، AWID، منظمة Mama Cash، اتحاد Count Me In!، ص. 8. <https://www.leadingfromthesouth.org/>
- 66 انظر <https://www.leadingfromthesouth.org/>
- 67 تلتزم كندا، على سبيل المثال، بـ "مساعدة الحكومات والموظفين العموميين في جمع البيانات والأدلة المصنفة وتحليلها لدعم اتخاذ قرارات أفضل"، بينما تلتزم الولايات المتحدة "بجمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والمؤشرات المعيارية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإعداد التقارير عنها".
- 68 برنامج ما يجب فعله لمنع (VAWG 2020) "التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لـ VAWG: موجز الأدلة آذار/مارس 2020". <https://women7.org/>
- 69 انظر <https://women7.org/>
- final-evaluation-of-funding-leadership-opportunities-for-women-flow-2-2016-2020
- 33 الوكالة الفرنسية للتنمية "صندوق الدعم للمنظمات النسوية"، <https://www.afd.fr/en/support-fund-feminist-organizations>
- 34 صندوق المساواة، (2023) توفر الشراكة الأولى من نوعها بين حكومة المملكة المتحدة وصندوق المساواة موارد جديدة—وزخماً—للحركات النسوية <https://equalityfund.ca/news-releases/first-of-its-kind-partnership-between-the-uk-government-and-the-equality-fund-delivers-new-resources-and-momentum-to-feminist-movements>
- 35 ستاشيفسكا، كيه.، وميلر، كيه.، وليفر، إي. (2020) "تحويل المزيد من الأموال إلى محركي التغيير: كيف يمكن لجهات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف توفير الموارد للحركات النسوية"، AWID، منظمة Mama Cash، اتحاد Count Me In!، المرجع نفسه.
- 36 OECD (دون تاريخ) "تمويل التنمية من أجل المساواة الجندرية وتمكين المرأة"، <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/development-finance-for-gender-equality-and-women-s-empowerment.htm>
- 37 مكتب المستشارية الخاصة للنضاي الجسدية والنهوض بالمرأة (OSAGI) (2001) "قرار تاريخي حول سلامة النساء وأمنهن"، (S/RES/1325). <https://www.un.org/womenwatch/osa-gi/wps>
- 39 بريكنماكر، إس. (2023). "ألمانيا لديها سياسة خارجية نسوية جديدة. ما الذي يعنيه هذا عملياً؟". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مسترجع من: <https://carnegieendowment.org/2023/03/08/germany-has-new-feminist-foreign-policy.-what-does-it-mean-in-practice-pub-89224>
- 40 جورج، آر. آيه. (2022). "لا يمكن التراجع عن السياسة الخارجية النسوية للسويد". موقع فورين بوليسي. <https://foreignpolicy.com/2022/11/18/sweden-feminist-foreign-policy-billstom-gender-equality>
- 41 الشؤون العالمية كندا (2017). "سياسة كندا للمساعدة الدولية النسوية". مسترجع من: https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng
- 42 بريكنماكر، إس. (2023). "ألمانيا لديها سياسة خارجية نسوية جديدة. ما الذي يعنيه هذا عملياً؟". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مسترجع من: <https://carnegieendowment.org/2023/03/08/germany-has-new-feminist-foreign-policy.-what-does-it-mean-in-practice-pub-89224>
- 43 بريكنماكر، إس. (2023). "ألمانيا لديها سياسة خارجية نسوية جديدة. ما الذي يعنيه هذا عملياً؟". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مسترجع من: <https://carnegieendowment.org/2023/03/08/germany-has-new-feminist-foreign-policy.-what-does-it-mean-in-practice-pub-89224>
- 44 جيوكيس، آر.، وويلان، إس.، وهايز، إل.، وواشنطن، إل.، وشاي، إن.، وكير-ويلسون، آيه.، وكريستوفيدس، إن. (2020) "عناصر التصميم والتفويض الفعالة في التدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات"، برنامج ما يجب فعله لمنع العنف ضد النساء
- 45 برنامج ما يجب فعله لمنع (VAWG 2020) "التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لـ VAWG: موجز الأدلة آذار/مارس 2020"
- 46 انظر على سبيل المثال، ميرفي، إم.، وهيس، تي.، وكيسي، جاي، ومينشو، إتش. (2019) "برنامج ما يجب فعله لمنع العنف ضد النساء والفتيات في النزاعات والأزمات الإنسانية: موجز تجميعي"، برنامج ما يجب فعله لمنع العنف
- 47 منظمة Raising Voices (دون تاريخ) "نهج 1" <https://www.raisingvoices.org/women/sasa-approach>
- 48 دافين، سي. (2020) "تعاونية التعلم. دراسات حالة القياس"، منصة Align Platform <https://www.alignplatform.org/resources/stepping-stones>
- 49 برنامج ما يجب فعله لمنع العنف (2022) "نشرة إرشادية 2: بناء الاستعداد التنظيمي لعمل منع VAWG"
- 50 جيوكيس، آر.، وويلان، إس.، وهايز، إل.، وواشنطن، إل.، وشاي، إن.، وكير-ويلسون، آيه.، وكريستوفيدس، إن. (2020) "عناصر التصميم



To find out more, please visit our website:
<https://ww2preventvawg.org/>